العقود السابقة من هذا القرن بطروحاته المبسّطة، ما زالت حيّة، اشكالية، تثير العواطف والاهواء الجامحة، بل والحروب، وتبدو المواجهة الجارية في الخليج، إنْ لم تبدّل ما على الارض، فهي تبدّل ما في النفوس، بحيث يغدو مستحيلاً، بعدها، ابقاء ما على الارض في الحال الذي كان عليه، او العودة الى الحال السابق، كائنة ما كانت التسويات.

○ ان هذا التحوّل الذي نراه، الآن، هو صورة غير كاملة، طبعاً؛ وهو صورة تنبؤية، بمعنى انها قابلة، في أي لحظة، لتبدّل عنصر من عناصرها، بسبب تراجع في قرار هنا، او نكسة غير متوقّعة هناك؛ لكن الغالب فيها أصبح واضحاً، وهو اعتراف واقعي بأهمية العنصر الاقتصادي كمكوّن للسياسة الاقليمية، والدولية، بالمقارنة مع أي عنصر آخر. وبما ان النفط والمال النفطي متغيّران سياسيان، على الرغم من كل الادعاءات بأنهما متغيّران اقتصاديان فحسب، وان من الواجب فصلهما عن السياسة، فانهما لا بدّ ان يتأقلما، بالدرجة الكافية والمطلوبة، مع المتغيّرات الاقليمية، والدولية، واعادة توجيههما، مجدداً، نحو أهداف ذات جدوى مختلفة.

○ في صيغة النظام نفسه، نشهد، على الارجح، تبدّلاً في معطيات «المركز» و«الاطراف». فلقد أدّى التمدّد العراقي داخل النظام الفرعي الخليجي الى مزيد من الاندماج في النظام الاقليمي الشرق أوسطي، وتقلّصت ثنائية النزاع الرئيس، الذي اعتبرناه، ردحاً من الزمن، مركز النظام، وهو النزاع العربي ـ الاسرائيلي، طبعاً. وليس ثمّة ما ينقض هذه الحقيقة البديهية، التي يبدو لنا انه من الأهمية بمكان ان نضيف بعض الايضاحات حولها: «المركز» ليس «المطلق»، وما هو اليوم «مركز» قد لا يكون غداً في الموقع ذاته. ويمكننا، من دون مبالغة، الوصول الى خلاصة، مفادها ان العلاقة بين «مركز» النظام و«أطرافه» ليست علاقة مبسّطة للجزء بالكل، بل هي، أيضاً، علاقة تأثير متبادلة ومتداخلة، والارض تحت اساساتها في تبدّل دائم. وليست فرضية هشّة ان يقال ان التبدّلات الهامّة التي يشهدها النظام العربي، في ضوء أزمة الخليج، تجعل ميزان القوى، في «المركز» وفي «الاطراف»، على حدّ سواء، قابلاً للتعديل، وإنْ على نحو غير مباشر.

○ اخيراً، يمكن القول بدون خطر من الوقوع في الخطأ، ان التحوّل الحاصل حالياً، في النظام الدولي، عميق، وخطر، ومتسارع، وأثره في المنطقة، في الاجمال، واسع ومتشعّب. وبالطبع، ليس هذا التحوّل بالعنصر الطارىء، أو الحاصل بالصدفة، ولا هو من نوع التحوّلات الظرفية الحاصلة اليوم لتغيب في الغد القريب، ولا هو من نوع التحوّلات التي تحصل من دون ان يكون لها الأثر البالغ في أوضاع المنطقة، الأمنية والسياسية والاجتماعية، لكنه لم يستقر، بعد، على نظام جديد، او على توازن جديد للقوة. وبما ان الامر كذلك، فان من أهمّ العناصر السياسية لهذه الصورة هو الانخفاض المستمر في مستوى تأثير القوتين العظميين على اعادة رسم خارطة التوازنات الاقليمية، وعلى فرض واقع جديد يضع القواعد العامّة، في هذه العملية، ويعيّن حدود المسموح به، وحدود المحظور.

بداية تحوّل؟

من هنا، ولفهم عناصر التحوّل اعلاه، تصبح القطيعة العميقة مع المفاهيم، كما مع الخطاب المثالي، أساسية. ان المطلوب، هنا، كما في أي مجال آخر، هو المقاربة التاريخية التي تسجّل الوظيفة الفعلية لهذا التحوّل، وميزان القوى الفعلي الذي أدّى الى نشأته، ثمّ حكم مساره.

وبالطبع، لا يمكن فهم سيرورة هذا التحوّل خارج سياق السياسات العربية المتبادلة